



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

دراسات دورية



اقتصادات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل - دروس مستفادة

اعداد

أمل عبد الحميد

مني عبد القادر

مايو ٢٠١٧ م

سلسلة دراسات دورية

سلسلة دراسات دورية، هي سلسلة دورية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم الموضوعات التي تساهم في زيادة ثقافة ومعلومات العاملين.

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٣	مقدمة
٤	مراحل تطور الأوضاع الاقتصادية
٦	المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند وصول لولا للحكم في ٢٠٠٣
٧	استراتيجية "لولا" الاشتراكي بين الواقع العملي وما كان متوقع منه
٨	برنامج "لولا" الاقتصادي
١٢	ترجمة النجاح الاقتصادي الي مكاسب سياسية
١٣	الدروس المستفادة من تجربة لولا الاقتصادية في البرازيل
١٥	المصادر

تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل

مقدمة

▪ في عام ٢٠١١ أعلنت البرازيل رسمياً أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد على مستوى العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعد أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، ووفقاً لتصريحات وزير المالية البرازيلي فإن بلاده قد تقدمت على بريطانيا حيث حققت نمواً بنسبة ٢,٧% في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد البريطاني نمواً بنسبة ٠,٨%، وواقع الأمر إن هذا الانجاز لم يكن إلا ثمرة نجاح برنامج اقتصادي إصلاحي طموح شهدته البرازيل طوال ثماني سنوات هي فترة حكم الرئيس "لويس ايناسيو لولا دا سيلفا" بعد تجربة صندوق النقد الدولي المريرة.

▪ يتميز تاريخ دولة البرازيل بتنوعه حيث مر بفترات نهضة وفترات ركود وفترات أزمات وعثرات وصندوق نقد وتاريخ مماثل لما تمر به جمهورية مصر العربية، لذا من الواجب التعرض لتجربة دولة البرازيل لأنها ركزت صندوق النقد الدولي ونحته جانباً بعد اتباع برامج التي زادت من عثرتها وتحولت إلى تبني برنامج إصلاح وطني حقق تنمية اقتصادية واجتماعية ترتب عليه نهضة صناعية واقتصادية اجتماعية ساعدت في نقل ٣٠ مليون مواطن من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة، ولدرجة انها قامت بفرض ضرائب على الاستثمارات الأجنبية المتدفقة اليها لاكتفائها وللحد منها.

▪ تهدف الدراسة إلى الاقتراب من تجربة النهضة الاقتصادية البرازيلية في عهد الرئيس "لولا دا سيلفا" (٢٠٠٣-٢٠١٠) ومحاولة فهم سياساته الاقتصادية التي أدت إلى نقل البرازيل من هوة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي في خلال ثماني سنوات فقط، وكيف استطاعت تلك السياسات التأثير في حياة ملايين البرازيليين ونقلهم من مصاف الطبقات الفقيرة إلى الطبقة الوسطى، مع التأكيد على أن أي نموذج مهما كان ناجحاً لا يمكن استنساخه في بلد آخر، ولكن يجب الاستفادة والاسترشاد بتلك النماذج في بناء نموذج اقتصادي مصري طموح للخروج من الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تعيشها مصر، ويمكن استعراض الدراسة من خلال النقاط التالية:

١. مراحل تطور الأوضاع الاقتصادية

ويمكن استعراض طبيعة الأوضاع الاقتصادية على مدى أربع عقود كما يلي:

<p>تبنّت الحكومات سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث نهائياً بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامى البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفاً قوياً مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية، كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.</p>	<p>فترة سبعينيات القرن العشرين</p>
<p>واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون (Dept crisis) خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات السابقة، لذا شهدت تلك الفترة عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعاً في معدلات النمو.</p>	<p>فترة ثمانينات القرن العشرين</p>
<p>تم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنّت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات</p>	<p>فترة تسعينيات القرن العشرين</p>

صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى الذي لم يكن يعنى تقدما فعليا، حيث أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة أساساً، لذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

قدم الرئيس الأسبق "كارد وسو" (١٩٩٥-٢٠٠٢) محاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد البرازيلي منها:

- وضع خطة "الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي.
 - تبنى سياسات السوق الحر والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي في عهده من ١٥٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار، حيث ادى التضخم في الدين إلى أزمة انعدام ثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب.
 - اتجه نحو طرح سندات الدين الداخلى بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلى بنسبة ٩٠٠ %، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة ولم تحقق تقدما في الإنتاج بل تقدما فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعقيد أكبر لازمة الثقة، وبالطبع استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية للطبقات الفقيرة.
- سعى "كارد وسو" سعيا مستميتا للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي في أواخر عهده، ورد الصندوق بأنه على استعداد لإقراض البرازيل قرضا بـ ٣٠ مليار دولار ولكن عقب الانتخابات الرئاسية ومعرفة توجهات الرئيس الجديد.

محاولات
كارد وسو

٢. المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند وصول لولا للحكم في ٢٠٠٣

مشكلات اقتصادية: تعاضمت المشكلات الاقتصادية وقد كان منها:

- ✓ انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي.
- ✓ التضخم وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي الأمر الذي أدى إلى تنامي أزمة الثقة وضعف معدلات النمو.
- ✓ النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما يعيق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير وكذلك معدلات النمو.

مشكلات اجتماعية: منها على سبيل المثال:

- ✓ التسرب من التعليم وتردى أحوال المدارس بشكل عام.
- ✓ انتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات شأنها في ذلك شأن معظم دول القارة.
- ✓ انتشار الجوع والبطالة والفقر الحاد والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، حيث كان ينقسم بوضوح شديد إلى طبقتين، الأولى عبارة عن شريحة رفيعة جدا من الأغنياء غنى فاحش في مقابل شريحة عريضة من الفقراء فقر مدقع فيما تكاد تكون الطبقة الوسطى غير مرئية على الإطلاق في مشهد صارخ للتفاوت الاقتصادي وانعدام شبه كامل للعدالة الاجتماعية .

ولعله من الصعب الفصل بين المشكلات الاقتصادية من ناحية والاجتماعية من ناحية أخرى، حيث أن كلا منهما يؤدي إلى الآخر وفي البرازيل تبدو الأمور أكثر تداخلا وتعقيدا، فعلى سبيل المثال هناك حلقة مغلقة تدور فيها مشكلتي التسرب التعليمي وعصابات المخدرات، بمعنى أن أطفال الأحياء الفقيرة يتسربون من التعليم فتضيع فرصهم في الحصول على وظائف محترمة فلا يجدوا أمامهم سوى العمل في عصابات المخدرات، وتلك العصابات تقاوم بشدة كافة برامج الإصلاح الحكومي للأحياء الفقيرة لأن هذا

الإصلاح من شأنه الإضرار بتجارتها، ومن ثم يزيد الفقر والجوع بسبب عدم الحصول على التعليم وهكذا، حتى تتصل الدائرة وتغلق وتحكم الخناق على مستقبل النمو والتقدم في البرازيل.

وفى مثال آخر فإنه وبسبب الفقر لجأت الدولة مرارا للاستدانة من الخارج لتوفير الاحتياجات الأساسية ولكن زيادة هذه الديون أدى بالبلاد إلى أزمة ثقة قوية حجت عنها الاستثمارات الأجنبية بل والمحلية ومن ثم تناقصت المشروعات الاستثمارية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر وهكذا، مما يعنى مجموعة من الحلقات المغلقة التي تجعل الحلول تؤدي في اغلب الأحيان إلى مزيد من المشكلات وتردى الأوضاع الاقتصادية.

٣. استراتيجية "لولا" الاشتراكي بين الواقع وما كان متوقعا منه

- بنهاية عام ٢٠٠٢ أصبح «لولا» صاحب الـ ٥٧ عاما الذي لم يكمل تعليمه في طفولته تاركا التعليم من الصف الخامس وتجرع الفقر والعناء طيلة حياته والنضال في العمل النقابي للدفاع عن حقوق العمال رئيسا للبرازيل.
- ومع توليه الحكم سادت حالة من الخوف والترقب بين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين المحليين من أن يتبنى الرئيس الجديد سياسات اقتصادية يسارية على خلاف مجمل الرؤساء المتلاحقين منذ بداية الحقبة المدنية في منتصف الثمانينيات ومن قبلهم الحكومات العسكرية المتعاقبة لكن ما حدث كان أمرا مختلفا تماما فكان مدركاً أن للأغنياء أيضا حقوقا وللطبقة الرأسمالية مصالح ومطالب، وأن الفقراء يجب أن يكون لهم الأولوية لأنهم يحتاجون إلى الإعانات لتكون حياتهم أفضل، لذا تبنى هذا الرجل سياسات يسارية لحل معضلة الفقر البرازيلي ولإنجاز تقدم قوى في تحقيق العدالة الاجتماعية، من ناحية أخرى انتهج سياسات ليبرالية تفوق كل أحلام شريحة الرأسماليين لحماية صناعتهم واستثماراتهم لدرجة جعلت

هذه الطبقة أكثر تأييدا لحكمه من الطبقتين الوسطى والفقيرة التي كان يمثل لهم البطل ذو الشعبية المطلقة لدرجة أن شعبيته وصلت الي ٨٠ % قبيل انتهاء فترة رئاسته الثانية .

٤. برنامج "لولا" الاقتصادي

<p>تنفيذ برنامج للتقشف بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، لذا استكمل لولا برنامج صندوق النقد الدولي الذي كان قد بدأه سلفه «كارد وسو» على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، ولجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية، وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد واستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وتدفقت الي البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل بـ ١٤ مليار دولار</p>	<p>السياسة المالية</p>
<p>بتغيير سياسات الإقراض من خلال توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفض سعر الفائدة من ١٣,٢٥ % إلى ٨,٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين، مما أدى الى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع</p>	<p>السياسة النقدية</p>

<p>مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو والحد من مشكلة الفقر، وكذلك استهداف معدلات منخفضة من التضخم حيث بلغ في السنة الرابعة من توليه الحكم في ٢٠٠٧ حوالي ٤ %.</p>	
<p>فالبرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى لحكم «لولا» وقبل الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام ٢٠٠٣.</p>	<p>التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن</p>
<p>حيث تم توجيه السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهي كانت موجودة بالفعل ولكنها شهدت توسعات نتيجة للنهوض في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة. أما الشق الثاني فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير-Embraer)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة إمبراير ٣٧ %</p>	<p>التوسع في الصناعة</p>

<p>من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا، وقد تم إنشاؤها من قبل النظام العسكري في ١٩٦٩ ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصصتها في ١٩٩٤ في عهد «كاردوسو»، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة في عهد سيلفا.</p>	
<p>تم تنشيط السياحة لاستغلال ما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، في حين ابتكرت نوعا خاصا من السياحة يعرف بـ «سياحة المهرجانات»، من خلال إبراز التراث الشعبي بالاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة مما ساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وموارده.</p>	<p>تنشيط قطاع السياحة</p>
<p>وأهمها سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ في عهد «كاردوسو» واستمر "لولا" في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة منه وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر ما بين ٦:٩ مليارات دولار، حيث تأسس البرنامج على إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع وتحسين مستواها المعيشي، حيث تُعَرَّف الأسر الفقيرة بالتي يقل دخل الأسرة فيها عن ٢٨ دولار شهريا.. وتم ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بتوفير حد معين من الرعاية الصحية والتعليمية لأطفالها وبعد</p>	<p>الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر</p>

التأكد من التزام الأسرة بتلك الشروط تحصل على دعم بمتوسط نحو ٨٧ دولارا شهريا بنسبة نحو ٤٠% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، وتصرف للأمر بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة، وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال عهد لولا، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو ١١ مليون أسرة، (٦٤ مليون شخص) بما يعادل حوالي ثلث من الشعب البرازيلي. برامج «لولا» لم تقضى على الفقر تماما ولكنها خفضت الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية حيث زاد دخل السكان ذوي البشرة السوداء في عهد "لولا" بنسبة ٢٢٠%، والفقراء أصبحوا يتسوقون من المراكز التجارية وهو ما لم يكن متاحا لهم من قبل.

وذلك من خلال منظمة (الميرو كسور) وهي بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواي وأوروغواي في ١٩٩١ وعضوية غير كاملة لفرنزويلا وبوليفيا.. وهي تعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، كما شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس - BRICS) في ٢٠٠٩ ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في ٢٠١٠، وهو تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة، بحلول عام ٢٠٥٠ ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم، وهي على أي حال تشكل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم.

**التوجه
نحو
التكتلات
الاقتصادية
على
مستوى
السياسات
الاقتصادية
الخارجية**

٥. ترجمة النجاح الاقتصادي إلى مكاسب سياسية

- لم يقتصر البرنامج الرئاسي لـ "لولا" على إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد فقط، بل أيضا كان له برنامج شديد الطموح فيما يخص السياسة الخارجية. فقد استخدم النجاحات الاقتصادية في تحقيق مكاسب في مسار السياسة الخارجية، وعلى الجانب الاخر وجه سياسته الخارجية النشطة لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة وهكذا بالتوازي، من خلال القيام بعمل دبلوماسي نشيط ليس فقط على المستوى الإقليمي داخل قارة أمريكا الجنوبية ولكن على المستوى الدولي أيضاً، ويقوم على أساس احترام البرازيل للسيادة الوطنية للدول والحفاظ على علاقات تتسم بالسلمية مع كافة دول العالم، وأيضا مع طرفي العداء أمريكا وإيران في ذلك الوقت، والحفاظ على مسافات متساوية مع جميع الفرقاء، وهذا يعتمد على تميز سياسته الناجحة بعامل مهم، ألا وهو معرفة حجم بلاده دون الوقوع في احد الخطأين وهما التهويل أو التقليل من الذات، حيث أن الرؤية السياسية البرازيلية في عهده عبرت عن الارتباط الحكيم بين القوة الاقتصادية وبين اتخاذ مواقف فعالة في السياسة الخارجية.

- من خلال (البريكس) حاولت البرازيل تقديم نفسها باعتبارها دولة صاعدة تسعى إلى وضع دولي أفضل يتمثل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ولم يكن هذا مطلب لولا في بداية توليه ولكنه أصبح مطلباً ملحا مع كل تقدم اقتصادي تحزره البرازيل.

- قامت البرازيل بشراء السندات الحكومية البرتغالية في محاولة منها لمساعدتها بعد تحقيقها لنموها الاقتصادي الكبير والذي تزامن مع التدهور الحاد الذي أصاب دول الاتحاد الأوروبي، وايضاً دعم فقراء أوروبا ورفض فرض برامج التقشف عليهم وهدفها من ذلك كسب دعم دولي في قضية الحصول

على مقعد دائم في مجلس الأمن باعتبارها قطب اقتصادي وسياسي دولي صاعد.

- طالبت البرازيل بكوته تصويتية أكبر للدول النامية، بعد ان أصبحت في السنوات القليلة الماضية أحد الدول المقرضة للبنك الدولي بعد أن كانت مدينه له.

٦. الدروس المستفادة من تجربة لولا الاقتصادية في البرازيل

يمكن تلخيص الدروس المستفادة من تجربة البرازيل في عهد "لولا" في النقاط التالية:

✓ ضرورة توفر الرؤية الواضحة، والإرادة السياسية القوية، والصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير.

✓ ضرورة توافر مناخ ديمقراطي راسخ، بمعنى انه لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي في غياب الديمقراطية حيث تم إرساء بذور الإصلاح في عهد سلفه "كاردوسو" من خلال برنامج بولسا فاميليا وانشاء منظمة المير وكسور.

✓ الحفاظ على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها من خلال الاكتفاء بفترتين رئاسيتين وعدم السعي لتغيير الدستور بالرغم من كونه مطلباً شعبياً.

✓ التوازن بين حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقير ومراعاة حقوق الطبقات الغنية ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

- ✓ برامج الإعانات الاجتماعية، ليست برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط وإنما برامج مشروطة بالتعليم والصحة، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة الا في حالة التزامه بإرسال أولاده الي المدارس، واعطائهم الامصال الوقائية.
- ✓ تطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي مع إتباع سياسات اقتصادية يكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية، لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للازمات الاقتصادية العالمية والتي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم، والمجتمع المصري يمثل طاقة إنتاجية كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى كونه سوقا واسعا.
- ✓ عدم الخوض في صراعات خارجية قد تكلف الدولة مزيدا من الأعباء في مرحلة النهوض، ثم في وقت لاحق تستخدم النجاحات الاقتصادية لمزيد من النجاح في السياسة الخارجية.
- ✓ التجربة البرازيلية لم تكن تجربة شخصية لرئيس دولة او سلفه او خليفته بل هي تجربة نجاح ما كان لها أن تنجح لو لم تتوافر إرادة شعبية حقيقية ووعى جماهيري لأهمية النهوض، وكم تحتاج مصر اليوم وبعد ثورة أسقطت نظاما سياسيا أفسد مصر ماليا واقتصاديا فسادا بالغا إلى مثل هذه الروح والعزيمة الشعبية للخروج من عثرتها الاقتصادية.

المصادر

- مقالات إبراهيم مصطفى عن تجربة البرازيل – جريدة البورصة.
- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل – موقع الاعلام الجديد.
- البرازيل عملاق اقتصادي قادم - موقع العربية.
- الموسوعة الحرة - ويكيديا .